المُـثُـل الجَــاريَـة

شَــرحُ حَـديـث الجَــاريـــة

أرجوكم

أدع الله لي ولأهلي ولمن أحبّ بالعافية في الدين والدنيا والآخرة

وفقنا الله تعالى جميعاً

ورحم شيخنا الجليل معلم التوحيد

الشيخ عبدالله بن محمد يوسف الهرري

ورحمنا به، آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد من لا نبيّ بعده وبعد،

فإن من المسلمات العقائدية لدى أهل الإسلام أن الله كان في الأزل وحده لا شريك له، ولم يكن معه شيء ثم أحدث الأشياء وفق مشيئته وعلمه وقدرته التامة التي لا يعتريها نقص ولا يشوبها عجز، لله الأسماء الحسنى والصفات اللائقة بجلاله تبارك وتعالى،

وعلى ذلك اتفقت شرائع الإسلام أخذاً من قول الله تعالى "هو الأول" أي هو القديم الذي لا ابتداء لوجوده، كان تعالى قبل كل شيء ولم يكن معه شيء كما في حديث البخاري رضي الله عنه "كان الله ولم يكن شيء غيره"، فمن نزه الله تعالى عن الحاجة إلى شيء من خلقه كان على الجادة الناصعة التي كان عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام ومن تبعهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه،

ومن عيون الحكم ما لخصه علماء الإسلام في كتبهم شرحاً لبيان محكم التوحيد وخالص الإيمان ما يزدان به عقد القلب تمسكاً بأصول اتفق عليها علماء الإسلام الذين شرحوا ما اشتبه على العوام من آيات وأحاديث متشابهات لا يتبعها إلا من في قلبه زيغ كما في محكم كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ومن ذلك أخذ بعض أولئك بظاهر الحديث المعروف بحديث الجارية في أن الله تعالى عما يقولون في السماء بذاته، ويكفي لمن أراد ردّ الاستدلال بظاهره التمسك بحديث مسلم الذي لا بد من اللجوء إلى التأويل للجمع بينه وبين حديث الجارية على فرض ثبوته، أعني حديث "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء" ورواه أيضاً النسائي وأبو داود وأحمد والبيهقي، فكيف يمكن الجمع بين الحديثين لمن أراد التمسك بظاهر كل منهما، أضف إلى ذلك حديث البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لما قضى الله الخلق كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش إن رحمتي غلبت غضبي"، فعلى زعم هؤلاء يكون الله تعالى مزاحماً لهذا الكتاب الذي نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه فوق العرش، فيا للعجب من جهل هؤلاء المتمسكين بالظواهر ما بسببه يؤول أمرهم إلى أن يضربوا القرآن بالحديث والعياذ بالله تعالى.

ثم ماذا يفعل هؤلاء المتعلقون بظواهر الألفاظ بقول الله تعالى في سورة الأعراف: "وقال الملأ من قوم فرعون أتذر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض ويذرك وآلهتك قال سنقتل أبناءهم ونستحي نساءهم وإنا فوقهم قاهرون" (الآية 127) والشاهد في "وإنا فوقهم قاهرون" يدلّ على أن لفظ الفوقية بمعنى القهر والاستيلاء والغلبة شيء ثابت في

اللغة بل وفي الشرع بنص القرآن، فمن ذا الذي يظن أن فرعون كان في غرفة يشرف على بني اسرائيل من حيث يكون في مكان فوقهم وهم تحته من حيث الحس؟، هذا لا يقول به أحد في حق مخلوق كفرعون، فكيف في حق الخالق الذي له المثل الأعلى سبحانه.

مقدمة:

المكان من صفات المخلوقين وليس من صفات الله تعالى، والله تعالى كان موجوداً قبل المكان بلا مكان سبحانه والدليل من القرآن قول الله تعالى "ليس كمثله شيء" وقوله تعالى "ولم يكن له كفوًا أحد"، ثم إن الله تعالى منزه عن التغير لأن التغير من صفات المخلوق والله تعالى خالق غير مخلوق، ثم من كان يستدل بحديث الموطأ من رواية الليثي وفيها لفظ "أين الله"، فأنى له أن يخرج صحابياً اسمه عمر بن الحكم، ففي تنوير الحوالك على موطأ مالك للسيوطي ما نصه: "قال النسائي كذا يقول مالك عمر بن الحكم وغيره يقول معاوية بن الحكم السلمي، وقال ابن عبدالبر هكذا قال مالك عمر بن الحكم وهو وهم عند جميع أهل العلم بالحديث، وليس في الصحابة رجل يقال له عمر بن الحكم وإنما هو معاوية بن الحكم، كذا قال فيه كل من روى هذا الحديث عن هلال أو غيره، ومعاوية بن الحكم معروف في الصحابة وحديثه هذا معروف له، وممن نص على أن مالكاً وهم في ذلك البزار وغيره، اهـ.

فكيف يراد لمن أراد الاستيثاق في أمر دينه أن يأخذ بحديث في أوله وهم، وأحاديث العقائد تحتاج أقله إلى الاتفاق على أن يكون رواتها من الثقات لا مطعن في أحد منهم، ثم ألا يكفينا نقل الإمام أحمد بن سلامة الطحاوي السلفي (321 هـ.) إجماع السلف نصاً في عقيدته المختصرة الحاكية بيان عقيدة أهل السنة والجماعة، على تنزيه الله عن الجهات الست باللفظ والحرف.

أما رواية مسلم المطبوعة، فلو أراد مسلم الاحتجاج برواية ابن ابي ميمونة للفظ "أين الله" في العقائد لذكره في أول كتابه حين ذكر احاديث العقائد في كتاب الإيمان، ولكن مسلماً أخره إلى كتاب المساجد، دل ذلك على أن حديث الجارية لا يرقى إلى ما يحتج به في العقيدة، فمسلم نفسه وقبله مالك ذكروه في بعض الروايات عنهما لكل من الموطأ والصحيح، في أبواب فروع الفقه لا الاعتقاد،

ثم استعمالكم حديث الجارية في أبواب الاعتقاد يدخلكم تحت حديث مسلم نفسه "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد"، فأنتم لا وافقتم مسلماً ولا غيره من أئمة العلم بل ابتدعتم الاستدلال بأحاديث الفروع مما لا يرقى إلى ثبات أحاديث الأصول في مسائل العقيدة، وهذا لم يفعله مسلم ولا مالك قبله، فانظروا كيف ابتدعتم ما لم ينزل الله به سلطاناً.

ثم شيء آخر لو كنتم تريدون الحق كيف تتركون رواية مالك عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود مجتهداً عن مجتهد عن مجتهد في الموطأ، ورواية عبدالرزاق في المصنف عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وفيهما الموافق للاصول أعني أن النبي صلى الله عليه وسلم سألها أتشهدين أن لا إله إلا الله قالت نعم، قال أتشهدين أني رسول الله قالت نعم، قال أتوقنين بالبعث بعد الموت قالت نعم، وهو الموافق لحديث بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله الحديث، ولم يقل صلى الله عليه وسلم أن تعتقد ان الله في السماء،

وعند التفصيل نقول بعون الله الواحد القهار:

1 - إن ما هو موجود في إحدى نسخ صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة 261 هـ. المتداولة من لفظ منسوب إلى النبي المكرم صلى الله عليه وسلم وفيه أنه عليه السلام سأل جارية "أين الله" فأجابت "في السماء"، وفي رواية للبيهقي "فأشارت إلى السماء" وفي رواية له أنها كانت "أعجمية" خرساء، وفي رواية قال صلى الله عليه وسلم لها: من ربك، قالت: الله؛

قال الحافظ البيهقي أحمد بن الحسين المتوفى سنة (458 هـ.) في سننه: "أخرجه مسلم في الصحيح من حديث الأوزاعي من دون حديث الجارية"، ومعلوم أن الإمام المجتهد أبا عمرو عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي (157 هـ.) أعلى قدراً وأوثق حفظاً وفقهاً من مسلم وأقرانه، فما كان الأوزاعي ليترك تلك الرواية عن معاوية بن الحكم السلمي لولا أنه رأى فيها علة توجب الإعراض عنها.

2 - ومثل الأوزاعي ترك الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (256 هـ.) تلك الرواية فلم يتعرض لها ولا لمعاوية بن الحكم في صحيحه البتة، وإن يكن ذكر من حديثه الذي رواه مسلم في كتاب المساجد طرفاً في كتاب خلق أفعال العباد وكرر ذكره ثلاث مرات في كتاب القراءة خلف الإمام موافقاً رواية الإمام الأوزاعي في مسلم التي اطلع عليها البيهقي، أي خالياً من أي ذكر لحديث الجارية ولا أي إشارة إلى أن الحديث مقتطع.

وقال البيهقي في الأسماء والصفات: "قد أخرجه مسلم مقطعاً من حديث الأوزاعي وحجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير دون قصة الجارية، وأظنه إنما تركها من الحديث لاختلاف الرواة في لفظه"، فانظر إلى نص البيهقي وهو من كبار الحفاظ على أن نسخة مسلم التي كانت متداولة في وقته بين أهل الحديث كانت خالية من قصة الجارية، ونصه على الاضطراب في لفظها وظنه أن ذلك سبب ترك مسلم لها في النسخة التي كانت لديه برواية عالية الإسناد حافظاً عن حافظ، وعلى أي حال فمعلوم أن مسلماً إنما هو أحد تلامذة البخاري وله كان يقول: "دعني أقبل رجليك يا

أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله"، وهذا مشهور عنه، فمن أين تكون إحدى روايات مسلم سالمة من أيّ طعن ويكفيها أن البخاري والأوزاعي أعرضا عنها، وهما من أعيان علماء الأمة علماً بالحديث وعلله.

3 ـ أما أن يقال إن تلك الرواية ذكرها الإمام مالك بن أنس (172 هـ.) في الموطأ، فالأمر أسهل مما قد يظن:

أ ــ فإن موطأ مالك ليس موطأ واحداً ولكنه في الحقيقة موطآت كثيرة بروايات متعددة بلغت الثمانين رواية ذكر منها العشرات القاضي عياض في ترتيب المدارك، والمتداولة بين الناس هي رواية يحيى بن يحيى الليثي قال ابن ناصر الدين في إتحاف السالك: "وقد أخذ عليه (يعني يحيى بن يحيى) في روايته (الموطأ) وحديث (الليث) أوهام نقلت وكلم فيها فلم يغير ما في كتابه، وتبعه الرواة عنه"، ثم إن لمحمد بن وضاح القرطبي كتاب أغاليط يحيى بن يحيى في الموطأ ذكره عياض في مشارق الأنوار، وكذا لمحمد بن إسماعيل بن خلفون الأزدي كتاب أغاليط يحيى بن يحيى في الموطأ.

ب ــ من نظر في روايات الموطأ علم أن أوثق رواته عن الإمام مالك ليس الليثي صاحب الرواية المشهورة التي غلطه في بعض أحاديثها غير واحد من أهل الفن، ولكن الأثبت في الموطأ من وصفه الذهبي في سير أعلام النبلاء قال: "عبد الله بن مسلمة بن قعنب الإمام الثبت القدوة شيخ الإسلام.. قال علي بن المديني (أحد مشايخ البخاري) لا يقدم أحد من رواة الموطأ على القعنبي، قلت (الذهبي) حد الولي الرسوخ في العلم والعمل مثل القعنبي، وقال أبو حاتم ثقة حجة لم أر أخشع منه.. وقدم ابن قعنب من سفر فقال مالك رضي الله عنه قوموا بنا إلى خير أهل الأرض.. وهو أكبر شيخ لمسلم (يعني صاحب الصحيح)".

وفي موطأ مالك رواية القعنبي طبع دار الغرب عن مخطوطات متعددة، لا تجد أيّ أثر لهلال بن أبي ميمونة وهو هلال بن علي، ولا لعمر بن الحكم اللذين عليهما مدار حديث الجارية، بل ولا لمعاوية بن الحكم، بل ولا أيّ أثر لحديث الجارية في رواية القعنبي التي هي أثبت روايات الموطأ كما ذكر يحيى بن معين قال "أثبت الناس في الموطأ عبدالله بن مسلمة القعنبي" ذكره الذهبي في السير.

ج ــ وكذلك في الموطأ برواية المجتهد المطلق الإمام النظار محمد بن الحسن الشيباني الذي هو من أعلى من روى الموطأ عن الإمام مالك رضي الله عنهما، لا أثر لحديث الجارية فيه، ما يدل على أن الرواة المتقدمين للموطأ لم تكن تلك الرواية مما أخذوه من مالك رضي الله عنه.

د ــ ثم إذا نظرنا في حال هلال بن أبي ميمونة وهو هلال بن علي وبعضهم نسبه إلى جده قال هلال بن أسامة، وجدنا في تهذيب التهذيب للحافظ العسقلاني "قال أبو حاتم شيخ يكتب حديثه، وقال النسائي ليس به بأس"، ومعلوم عند أهل

الفن أن هذين اللفظين من أضعف ألفاظ التعديل، فكلمة "ليس به بأس" ذكر الشيخ زكريا الأنصاري في شرح فتح الباقي على ألفية العراقي أنها من رابع مراتب التعديل، ومن الخامسة ذكر "شيخ" و"يروى عنه" قال الشيخ زكريا إنه لا يحتج بمن وصفه كذلك.

ولا ينفعه توثيق ابن حبان المعروف لتساهله كما نص عليه ابن الصلاح في المقدمة.

هـ ــ وأما الراوي عن عمر بن الحكم وبعد أن ثبت أنه لا يوجد في الصحابة من اسمه عمر بن الحكم، فهو عطاء بن يسار، قال الحافظ في تهذيب التهذيب إنه "كان صاحب قصص" وهذا لفظ لا يشعر بأعلى درجات الضبط بل يشعر بأن ابن حجر يقوي ما بدأ به ترجمة ابن يسار حيث يقول إنه "روى عن معاذ بن جبل وفي سماعه منه نظر"، وهذان النصان من ابن حجر لا يشعران بأن عطاء بن يسار كان في أعلى درجات الثقة والضبط، ولا سيما انه في أول ترجمته قال: "عطاء بن يسار الهلالي أبو محمد المدني القاصّ"، ومعروف أن لفظ "القاص" ليس من ألفاظ التعديل.

و ــ ثم المعروف عن الإمام أحمد تشدده في الحديث وأنه قال "إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا، وضم يديه وأقام الإبهامين" كما في تاريخ ابن معين وغيره، فإذا كان الحلال والحرام يحتاج أمر الدين فيهما إلى التثبت والاحتياط، فكيف بأحاديث العقائد التي مدار أمر الدين عليها، فأقلّ ما يعتبر في العقائد ما اتفق على توثيق رواته شرط عدم مخالفته مقتضيات العقول كما نص على ذلك الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه وأبو إسحق الشيرازي في شرح اللمع وكلاهما من أساطين العلم حديثاً وأصولاً.

وفي أحاديث الآحاد بحث طويل، ويكفينا قول الإمام احمد في الحلال والحرام، فكيف بالفقه الأكبر وهو الأولى بالاحتياط لأن أصل الدين ما يتعلق منه بالإيمان بالله تعالى، وهو أول ما دعا إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالاحتياط في ذلك واجب والتهور فيه قد يودي بصاحبه إلى التهلكة، فلذلك إذا جاء الحديث في العقائد كان لا بدّ من التثبت بحيث لا يكون في راو من رواته أدنى خلل.

ز ــ ثم إن مالكاً إنما روى ذاك اللفظ عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم، وبهذا السند لا تجد أي أثر في أي من كتب الحديث، ما هو ظاهر في الدلالة على اضطراب في الإسناد، ولا سيما أن الإمام محمد بن إدريس الشافعي (204 هـ) وغيره نصوا على أن مالكاً وهم في روايته عن عمر بن الحكم إذ ليس في الصحابة من اسمه عمر بن الحكم كما ذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة في معرفة الصحابة حيث قال إن "مالكاً خالف فيه أكثر الناس".

ح ـ ثم إن مالكاً رضي الله عنه لم يقل إن كل ما في الموطأ صحيح ثابت، وفي التدريب قال السيوطي: "قال العراقي: والجواب أن مالكاً لم يفرد الصحيح بل أدخل فيه (أي الموطأ) المرسل والمنقطع والبلاغات، ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف، كما ذكره ابن عبد البر، فلم يفرد الصحيح إذن".

4 ـ ثم لعل الإمام مالكاً أراد أن يبيّن الاضطراب في سند الحديث فرواه بإسناده إلى عمر بن الحكم، ثم ألحقه بالرواية الموافقة للأصول التي أجمعت على معناها أمة الإسلام، وهي روايته عن ابن شهاب الزهري عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود مجتهداً عن مجتهد عن مجتهد، بل إن عتبة أحد أعيان فقهاء المدينة السبعة المشهورين، وهذا الإسناد من جملة أقوى الأسانيد التي تروى كما نص على ذلك الحافظ النسائي نقله السيوطي في تدريب الراوي شرح التقريب عند كلامه في شأن سلاسل الذهب، ولا يضر عدم تعيين الرجل من الأنصار في رواية عبيدالله فإن الصحابة كلهم عدول الرواية كما نص على ذلك الحافظ العلائي رحمه الله وغيره، ولا شك أن هذا الإسناد أرفع من إسناد الرواية التي فيها ذكر عمر بن الحكم وهماً أو اضطراباً، لا تخرج عن أحد الأمرين، بل حسن الظن بمالك رضي الله عنه يقتضي أنه أراد بيان الوهم في رواية لفظ الأينية، وأتبعه الثابت الذي لا نزاع فيه وهو قوله صلى الله عليه وسلم للجارية أتشهدين أن لا إله إلا الله قالت نعم، قال أتشهدين أن محمداً رسول الله، قالت نعم، قال أتوقنين بالبعث بعد الموت، قالت نعم، فقال صلى الله عليه وسلم أعتقها، ورواة هذا الإسناد من أعلى السلاسل الحديثية ثقة وفقهاً ورفعة لا شك، وليذكر طالب العلم منزلة الإمام مالك الذي كان يقول فيه الشافعي: "إذا ذكر الأثر فمالك النجم".

5 ــ ثم مما يقضي على رواية هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم، رواية الحافظ العلم عبدالرزاق الصنعاني الذي يكفيه أن يرحل إليه مثل الإمام أحمد ليسمع منه، وهو أي عبدالرزاق شيخ مشايخ البخاري، في مصنفه (ج9 ص 175)، الحديث بلفظ "أتشهدين أن لا إله إلا الله"، إلى آخرها عن عطاء موافقاً رواية الزهري، وفيه أي المصنف: "عبدالرزاق عن ابن جريج قال أخبرني عطاء (الحديث..)"، فهل يتساوى في الرواية هلال بن أبي ميمونة وقد قيل فيه ما قيل، بابن جريج وهو من سير الذهبي "الإمام العلامة الحافظ شيخ الحرم..، حدث عنه الأوزاعي والليث والسفيانان..، وقال يحيى بن سعيد هو أثبت من مالك في نافع"، فالثابت عن عطاء وهو هنا ابن أبي رباح المجتهد الفقيه الإمام، والأرفع إسناداً رواية عبدالرزاق عن ابن جريج عنه، لا مطعن فيها بإسناد مجود عال، أما رواية هلال سواء في بعض نسخ مسلم ورواية الليثي عن مالك فلا تتماسك أمام روايات أئمة بعد ثبوت الوهم في رواية مالك ثم ما أتى من كلام الحافظ في هلال وعطاء اللذين ليسا في مراتب التعديل الأولى ليعتمد حديثهما في العقائد إلا بشروطه.

6 ـ ثم إن الحافظ السيوطي وفي تدريب الراوي شرح تقريب النواوي نقل عن الحافظ العراقي أن مالكاً لم يفرد الصحيح في الموطأ، أضف إلى ذلك أن السيوطي وفي المفاضلة بين صحيحي البخاري ومسلم ذكر أن "الأحاديث التي انتقدت عليهما نحو مائتي حديث اختص البخاري منها بأقل من ثمانين ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر"، وهذا يعني أن أكثر من مائة حديث انتقدت على مسلم، فلا يسلم لمن يصحح الحديث لمجرد انه موجود في مسلم.

ثم إن ابن الصلاح ذكر أن كتاب مسلم "اشتمل على أحاديث اختلفوا في متنها أو إسنادها" وهذا كذلك في التدريب، ثم في كتاب صيانة مسلم له كذلك أي لابن الصلاح، أن مسلماً "عاب عليه عائبون بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح أبداً"، وهذا تأكيد من حافظ كبير على أنه ليس كل ما رواه مسلم متفق على صحته، بل ولا البخاري رحمهما الله تعالى كما تقدم.

7 ـ ثم المعلوم أن الروايات إن تعارضت ولم يمكن الجمع ولا التأويل، فإن استوى الرواة في الثقة قدمت رواية الفقيه على غيره لعلمه بما يروي، وهذا مما نص عليه علماء الأصول كالزركشي قال "لأن الاسترواح إلى حديث الفقيه أولى لكون الوثوق باحترازه أتم لتمييزه بين ما يجوز وما لا يجوز"، قاله في البحر المحيط في باب الترجيح بالإسناد.

أفليس إذن من الاحتياط لأمر الدين تقديم حديث ابن جريج عن ابن أبي رباح بإسناد عال، ومالك عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود بإسناد رفيع هو كذلك؟.

8 ـ ثم إن مالكاً وهو مجتهد لا خلاف في اجتهاده لم يكن ليخفى عليه أنه لا يصح الدخول في الإسلام بلفظ "الله في السماء"، ومن شرط قبول قول المجتهد أن لا يخالف إجماعاً ولا حديثاً متواتراً، ولا خلاف أنه حين يتعارض خبر الآحاد مع المتواتر ولم يمكن الجمع قدم المتواتر اتفاقاً، ومن المتواتر حديث "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.." الحديث ذكر تواتره السيوطي في الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة والعلامة مرتضى الزبيدي في لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة، وهناك حديث بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وان محمداً رسول الله.. (رواه الشيخان وغيرهما)، وهناك حديث جبريل الطويل المشهور

وهو انه عليه الصلاة والسلام قال حين سأله جبريل عن الإسلام: "أن تشهد أن لا إله إلا الله وان محمداً رسول الله" (رواه مسلم).

فهل من عاقل يعتقد أن لفظ "أين الله" المختلف فيه اختلافاً بيناً يقارع هذه الأحاديث المعروفة المتناقلة سلفاً عن خلف التي يشهد لها عمل الأمة بها لا يخالف في ذلك احد حتى القائلون به فلا يشهدون لمن أراد الدخول في الإسلام بأنه يجوز أن يكتفى منه بقول "الله في السماء" دلّ ذلك على تناقضهم وعدم عملهم بما يروونه على ما فيه من علل.

فهل يقدم من له مسكة من علم حديثاً ظهر في متنه وإسناده ورواياته اختلاف كثير، على حديث متفق على أنه في أعلى درجات الصحة، وقد شهد بذلك كبار الحفاظ الذين أحصوا طرقه وعرفوا مخارجه وطرقه أمثال الحافظ ابن حجر الذي ذكره في تلخيص الحبير برواياته ومنها لفظ "أين" (ج3 ص 223) ونص على أن "طرقه مختلفة"، وهو ما أشار إليه البيهقي في سننه وغيرهما، فلو وجد ابن حجر أن رواية مسلم وقبلها رواية مالك تعطيان جواز نسبة الأين إلى الله تعالى لم ينقل في شرحه على البخاري عن القرطبي قال "فلا يتوجه على حكمه تعالى لم ولا كيف، كما لا يتوجه عليه فى وجوده أين".

فانظر كيف ينفي علماء الحديث الأين عن الله تعالى ولو ثبتت تلك اللفظة في الحديث لقالوا بها ولم ينفوها، إذ الراد للحديث الثابت برأيه وهواه من غير برهان ولا حجة على خطر في دينه، وكذا من أثبت لله ما لا يجوز عليه مما هو من صفات المخلوقين على خطر في دينه، نعوذ بالله من كلتا الحالتين.

9 ـ ثم لو كان يجوز الاستدلال برواية "أين" في العقائد لقدمها من رواها أمثال مسلم وغيره وذكروها في كتاب الإيمان وما يتعلق من الأحاديث بالعقائد، ولكنهم لما لم يفعلوا وأخروها فذكرها من ذكرها في كتاب المساجد أو الظهار والعتق والأيمان (لا الإيمان)، واستدلوا بحديث معاوية بن الحكم على مسائل من فروع المسائل الفقهية التي ليست من مسائل الاعتقاديات التي يكفر من أنكرها، وبذلك يصول أولئك الملبسون على الناس ويجولون حيث جعلوا تلك الرواية على علاتها متناً وإسناداً وكأنها ركن من أركان الدين بحيث باتت عندهم من رؤوس مسائل الاعتقاد، ولو كانت كذلك لدى من رووها فلم أخروها إلى فروع الفقه ولم يقدموها في أحاديث الإيمان بالله تعالى ورسوله، وعلى تضعيفها وعدم الاعتداد بها في مسائل الإيمان وقضاياه دل فعل مسلم الذي أخر ذكرها فلم يدرجها من أدرجها من رواته في صلب مسائل الإيمان في أول الصحيح ولكن في كتاب المساجد من مسائل الفروع.

10 ـ ثم إن استعمالكم حديث الجارية في أبواب الاعتقاد يدخلكم تحت حديث مسلم نفسه "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد"، فأنتم لا وافقتم مسلماً ولا غيره من أئمة العلم بل ابتدعتم الاستدلال بأحاديث الفروع مما لا يرقى إلى ثبات أحاديث الأصول في مسائل العقيدة، وهو ما لم يفعله مسلم ولا مالك قبله فانظر كيف تبتدعون ما لم ينزل الله به من سلطان.

11 ـ وإلى ما تقدم فإن تأويل لفظ أين سهل وهو كثير، ثم المكان والمكانة واحد كما ذكر اللغويون، ثم قد يراد بالمكان المجاز، كما أن السماء لفظ محتمل للمجاز أيضاً، وهو حال لفظ في كذلك، فحديث معلول ثلاثة من ألفاظه الأربعة تحتمل المجاز كيف يحتج به في الاعتقادات التي لا بد من الجزم فيها لبناء أمر الإيمان على الدليل لا على الاحتمال الذي يسقط به الاستدلال كما قال السيوطي في الاقتراح.

12 ـ ثم إن اولئك المتشبثين بظاهر حديث "أين" متفقون على عدم الأخذ بظاهره لاتفاقهم على تأويل "في" في ما نسب إلى الجارية من قول "في السماء" بمعنى "على السماء"، فلينظر المنصف إلى تحكمهم، حيث يتأولون ما يريدون على الوجه الذي يوافق هواهم، ومما يناقض دعواهم في نسبة الجهة والحيز إلى الخالق تبارك وتعالى قوله عز وجل: "وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله"، وهذا فيه بلاغ ظاهر في نفي الجهة والحيز عن الله وهو واضح الدلالة في استواء كل الأمكنة نسبة إلى قدرة الله وعزته حيث إنه تعالى قهرها جميعها وما فيها بقدرته وإرادته وعزته، "فإن العزة لله جميعاً".

ثم واعجباً ممن يستدل بحديث الجارية على علاته ماذا يفعل بقوله تعالى "وفي الأرض إله" وبقوله تعالى "وهو الله في السماوات وفي الأرض"، فمرة قال "في السماء" ومرة قال "في السماوات"، فبأيّ ظاهر يأخذ والحال اختلاف في اللفظ لا يمكن معه تشبث بظاهر إلا اللجوء إلى التأويل الذي لم ينفه كبير كالإمام أحمد في محنته ففي كتاب الجوهر المحصل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل للسعدي الحنبلي (900 هـ.) قال في فصل بيان اعتقاده رضي الله عنه ما نصه: "كان يذهب إلى مذهب السلف مع القول بالتنزيه ونفي التشبيه وربما أوّل في بعض المواضع، قال حنبل ــ ابن عم الإمام احمد ــ سمعت ابن عمي يقول احتجوا علي يوم المناظرة فقالوا تجيء يوم القيامة سورة البقرة وتجيء سورة تبارك؟، قال فقلت لهم إنما هو الثواب، قال الله جل ذكره "وجاء ربك والملك صفاً صفاً" وإنما تأتي قدرته، القرآن أمثال ومواعظ وأمر ونهي وكذا وكذا".

فالذين تشبثوا بلفظ "أين الله" لا هم وافقوا من السلف ممن رووا وقالوا بلا كيف كما روى الترمذي في سننه، ولا وافقوا من شرح منهم وبيّن المراد من عدم الجمود عند الظواهر لأن من تمسك بظاهر ما تشابه من الكتاب والسنة دخل تحت قوله تعالى: "يضل به كثيراً" لانه جعل القرآن متضارباً يناقض بعضه بعضاً، فكيف يسلم من كان دينه التشبث بظاهر حديث الجارية وظاهر "وهو معكم أين ما كنتم" وظاهر "فأينما تولوا فثم وجه الله" وظاهر "ومن أتاني يمشي أتيته هرولة" وغيرها الكثير مما خاطب الله تعالى به أهل العربية فلم يجرؤ أحد على أن يقول إن في كتاب الله تعالى من الظواهر ما يتناقض، بل فهم الصحابة التنزيه الكلي من قوله تعالى "ليس كمثله شيء"، وكل ما سوى ذلك يندرج تحت هذه الآية مما يحتمله ويشهد به لسان العرب.

13 ـ ثم أين هم من قوله تعالى: "وهو معكم أين ما كنتم"، ولئن تركوا تأويل لفظ "أين" في حديث الجارية للصوقهم بالظاهر ومنع المجاز، فلم يؤولون لفظ "أين" الآية وهي من الثبوت بمحل يكفر من أنكره، لا كحديث آحاد لا خطام له ولا زمام إلا أطراف روايات يتبعها من في قلوبهم زيغ ابتغاء الفتنة كما قال الله تعالى في كتابه المبين، وهل يجوز اعتقاد أن الله تعالى معنا بذاته يكون حيث نكون بالذات والعياذ بالله تعالى.

14 ـ ومثل ذلك يفعلون في قوله تعالى: "فأينما تولوا فثم وجه الله"، وهذه والتي قبلها لا تحمل على الظاهر باتفاق بين المسلمين لا يجرؤون على إنكاره، فالعجب ممن يهجم على تأويل كتاب الله تعالى ثم يقف جامداً عند حديث جارية يتأول منه بعض ألفاظه فيقول "في السماء" بمعنى "على السماء" ثم يستشهد لذلك بقوله تعالى "لأصلبنكم في جذوع النخل" يقولون "على جذوع النخل"، فإن أرادوا التشبيه فحاشا وكلا والعياذ بالله تعالى، وإن أرادوا علو القدر والشرف فهذا يوافق ما قاله كثيرون من علماء أهل السنة في حديث الجارية ممن تأوله على معنى حسن.

15 ـ أما لفظ "أين" فقد ورد في الحديث على غير معنى المكان كما روى البخاري في التفسير من صحيحه وأحمد في مسنده من قول عائشة وقد سألها مسروق رضي الله عنهما بعض الأسئلة فقالت له: "أين أنت من ثلاث" الحديث.

16 ـ ثم أليس ثبت في الحديث أن الله تعالى يقول يوم القيامة "أنا الملك، أين ملوك الأرض"، فهل هذا سؤال عن المكان أم هو لبيان أن الملك على الحقيقة لله تعالى وحده لا شريك له، وهو ما فهمه البخاري حين قال في قوله تعالى

"كل شيء هالك إلا وجهه"، قال في صحيحه "إلا سلطانه" أي أن ملك الله تعالى لا يزول ما هو موافق لحديث "أين ملوك الأرض"، فسبحان الله الواحد القهار.

17 ـ ثم إنه معروف عند العرب استعمال "أين" بين علمائهم وعوامهم لغير معنى المكان، ولو تتبع الإنسان الأمر لوجده كثيراً في كتب العلم والأدب ككتاب أبي العباس المبرد الذي توفي سنة 286 هـ. أي أنه من أهل القرون الفاضلة الثلاثة الأولى من السلف الصالح، وفيه يقول الشاعر:

هبيني يا معذبتي أسأت وبالهجر قبلك بدأتُ

فأين الفضل منك فدتك نفسي عليّ إذا أسأتِ كما أسأتُ

18 ـ أما لفظ السماء فماذا يقولون في قوله تعالى "وفي السماء رزقكم وما توعدون"، وهل منا من رأى خبزاً ولحماً ينزل من السماء، ولكنه المطر سمي سماء بمعنى أنه من أسباب الرزق.

19 ـ وأين هم من قول النابغة الجعدي في حضرة النبي يسمعه صلى الله عليه وسلم:

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنبغي فوق ذلك مظهرا

فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: فأين المظهر أبا ليلى، قال: إلى الجنة، قال أجل إن شاء الله، رواه ابن حجر في الإصابة، فهل بلغ النابغة السماء حقيقة أم أنه المجاز في الرفعة والشرف ولله المثل الأعلى سبحانه،

والحمد لله رب العالمين